هل تحل أزمة مياه الشرب في سلمية؟

| حماة - محمد أحمد خبازي

يعوِّلُ أهالي مدينة سلمية الذين يعانون أزمة خانقة في مياه الشرب، كثيراً على خط الكهرباء الجديد، الذي من المقرر وضعه بالخدمة (أمس) في حل أزمتهم الخانقة ومعاناتهم المستمرة من ندرة المياه التي تصِل بيوتهم، بعد أن يغذي محطة ضخ القنطرة، على أن يُستثنى من التقنين المقيت بقرار من وزير الكهرباء.

وفور سماعهم هذا الخبر السعيد، تداولوهُ على مواقع التواصل الاجتماعي منذ أيام وليال، وبشروا بعضهم بإنهاء أزمتهم مع مياه الشرب التي يسهرون الليل بطوله كي يملؤوا خزاناتهم، وينهوا أعمالهم المنزلية التي تتراكم طوال ١٢ يوماً.

وحول هذا الموضوع المهم، أكد المهندس شادي شاهين رئيس وحدة مياه سلمية لـ«الوطن» أن وصل الخط الكهربائي المغذي لمحطة ضخ القنطِرة، قد تم فعلاً، وهو خط جديد غير خط تقسيس، ويُعرف باسم (خط المجبل) القادم من المنطقة الصناعية بحماة ويغذي قرى (الكافات وتلدرة والشحلة وأم طويقية) بالكهرباء، ومن شأنه تخفيف معاناة أهالي المدينة وعدة تجمعات سكانية في الحصول على مياه الشرب، وزيادة الكميات المستجرة للمدينة.

وهذا الخط – والكلام للمهندس شاهين– هو غير الخط المستقل الذي تعمل مؤسسة المياه على تنفيذه حالياً وقد دفعت إلى الشركة العامة للكهرباء ١٠٦ ملايين ليرة قيمة تمديده إلى محطة ضخ القنطرة منذ أكثر من عام، ولكن ثمّة صعوبات تعترض مساره ولم ينفذ حتى الآن!!.

وهذا الإجراء الإسعافي يهدف إلى استمرار تغذية محطة ضخ القنطرة بالتيار الكهربائي، ما يكفل دوام ضخ المياه إلى الخزان الرئيسي في جبل عين الزرقاء الذي يتسع لـ٢٥ ألف م٣، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض أيام التقنين على الأحياء التي تشرب حالياً كل ١٢ أو ١٨ يوماً مرة.

٣٥ ألف عامل تحت المظلة التأمينية في درعا..
إجراءات لتلافي التهرب من تقديم الخدمة

| درعا - الوطن

انعكست هجرة العديد من الأطباء بشكل سلبي على مستوى الخدمات الطبية المقدمة للعاملين المؤمن عليهم في محافظة درعا، وباتت الشكوى شبه دائمة لعدم توافر الاختصاصيين بالقدر الكافي ولامتناع معظم المتعاقدين من مقدمي الخدمة المتبقين من أطباء وصيادلة ودور أشعة ومخابر تحاليل وغيرها عن أداء الخدمة بحجة غياب الانترنت والتأخر في سداد مستحقاتهم المالية من شركات إدارة النفقات الطبية، حتى إن الأطباء يخالفون بأخذ نسبة من قيمة الكشفية، علماً أن هذه النسبة التي كانت محددة بـ١٠٪ ألغيت بالكامل، ونتيجة ذلك كله تجد العامل المريض يجول وهو يلهث وراء عيادة أو صيدلية أو مخبر يمكن أن تقدم له الخدمة فيها، والمطالب الملحة تتمثل بضرورة التعاقد مع جميع مقدمي الخدمات والإلزام بعدم التهرب من أداء الخدمة ومحاسبة المخالفين.

من جهته المهندس جادو الزعبي مدير فرع المؤسسة العامة السورية للتأمين بدرعا أوضح أن مشروع التأمين الصحي للعاملين يعد تجربة جديدة وطموحة ويضم تحت مظلته في درعا نحو ٣٥ ألف عاملاً لكن بسبب الظروف الراهنة أصيب ببعض الانتكاسات، أمام ذلك سارعت المؤسسة العامة للتأمين للتكيف والتعامل بمرونة مع الظروف الاستثنائية لإنجاح هذا المشروع وتجاوز الصعوبات المتمثلة بارتفاع أسعار الخدمات والوحدات الطبية والأدوية وهجرة الكثير من الأطباء وندرة الكثير من الاختصاصات وعدم وجود شبكة الإنترنت على مدار الساعة وخروج الكثير من مقدمي الخدمات من الشبكة الطبية، وتم إصدار حزمة من الإجراءات شملت زيادة التغطيات الطبية دون أي زيادة على القسط التأميني المدفوع من العامل وقدره ٢٥٠ ليرة سورية شهرياً ولاسيما تغطية البدائل الصناعية بشكل كامل للحاجة الماسة إليها ضمن الظروف الراهنة، وأصبحت نسبة التحمل للعمليات الجراحية بما لا يتجاوز ١٥ ألف ليرة وتم تمديد فترة قبول صرف الأدوية المزمنة والتوجيه من قبل المؤسسة لشركات إدارة النفقات الطبية لإعطاء الموافقات بالفاكس أو الهاتف بغض النظر عن الإنترنت، وحالياً سيقوم فرع درعا برفع مقترح لمحافظ درعا من أجل توجيه الصيدليات في نقابات العمال والمعلمين للتعاقد مع التأمين وذلك لتمنع أكثر الصيدليات الخاصة عن صرف الأدوية ولما لذلك من نفع للصالح العام، وسيتم رفع كتاب آخر لإنذار الأطباء بعدم تقاضي أي مبالغ من المؤمن عليهم لأنه تم إلغاء نسبة التحمل، مع التنويه أنه تم التوجيه سابقا من المحافظ بضرورة منح بوابات انترنت لكل من يتعاقد مع التأمين بشكل فوري، ويقوم فرع المؤسسة بدرعا وفي معظم الأحيان بتأمين الموافقات الطبية لإجراء العمليات الجراحية والصور الشعاعية في دمشق في حال عدم توافرها في درعا.

هجرة السوريين بسبب الممارسات اللاإنسانية للمسلحين بحق السكان
هلال لـ«الوطن»: من أسباب الهجرة انتشار الفساد ببعض دوائر الدولة وارتفاع الأسعار

| محمد منار حميجو

اعتبر المحامي العام الأول بحلب إبراهيم هلال أن الممارسات اللاإنسانية للمجموعات الإرهابية وما تضمنها من قتل وذبح وإذلال في مناطق سيطرتها بحق السكان سبب في ازدياد هجرة السوريين إلى الدول الأوروبية وغيرها من الدول الأجنبية، لافتاً إلى أن استهداف تلك العصابات للسكان في المناطق الآمنة بالصواريخ وأسطوانات الغاز أفقدهم عامل الأمان والعيش بسلام، إضافة إلى تسببها في قطعها للكهرباء والماء عبر استهدافها لمصادرها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال هلال: إنه لا يمكن تجاهل ارتفاع مستوى الأسعار بشكل جنوني وغير معقول التي ساهمت في ازدياد الهجرة وخاصة ذوي الدخل المحدود، مقابل انقطاع مصادر الدخل لدى أغلبية السكان الذين يعيشون في مناطق المسلحين.

ورأى هلال أن الفساد المستشري في بعض إدارات الدولة في ظل عدم وجود إجراءات جدية ومناسبة وسريعة لمكافحتها والحد منها من الأسباب التي لا يمكن تجاهلها في ازدياد حالات الهجرة، داعياً إلى إحداث أجهزة رقابية جدية في محاربة الفساد وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين بإيجاد طرق بديلة وسريعة ولاسيما أن هناك تقاعساً من بعض الإدارات في المحافظات الساخنة عن إيجاد الحلول البديلة والسريعة لتأمين الخدمات للمواطنين القاطنين فيها.

وشدد هلال على ضرورة تأمين أماكن بديلة للمناطق الصناعية لممارسة أعمال الصناعيين وصناعاتهم ومهنتهم باعتبارهم ثروة وطنية لا يجوز هدرها بأي حال من الأحوال، مؤكداً أن محافظة حلب وحدها خسرت نسبة كبيرة من عقولها العلمية، معتبراً أن هذه النسبة تعكس واقع الحال في باقي المحافظات الأخرى.

وأوضح هلال أن الهجرة ألحقت أضراراً كبيرة لا يمكن تعويضها لعشرات السنين ولاسيما من جهة خسارة الدولة لملايين العقول العلمية والكفاءات الفنية والتجارية والصناعية، محذراً من تفتت بنية المجتمع وخاصة مع هجرة الأقليات التي كانت تشكل نموذجاً للوحدة المجتمعية بين أبنائها.

وأضاف هلال إن ازدياد الهجرة بهذا الشكل الجنوني إلى الدول المجاورة والأوروبية فتح الباب على مصراعيه لشراء أصحاب الذمم الضعيفة في أي انتخابات تجري في تلك الدول ولاسيما في تركيا التي ستشهد انتخابات مبكرة في الشهر القادم، ناهيك عن كل ذلك المعاملة السيئة التي يتلقاها المهاجرون في بعض الدول الأوروبية ومنها المجر وصربيا وتعرض بعضهم إلى الغرق في البحر والذين نجوا منهم يتعرضون لآثار نفسية بسبب ما شاهده خلال رحلة الموت للوصول إلى أوروبا.

واعتبر هلال أن التخفيف من هجرة السوريين لا يكون إلا باتخاذ إجراءات سريعة ومشددة وخاصة في محاربة الفساد بالإسراع بإصدار قانون مكافحة الفساد وأن يكون متناسباً مع حجم الفساد والأخطار المحدقة بالوطن، داعياً إلى إصدار قانون يسمح بمساعدة الطلاب الجامعين بمنحهم قروضاً كافية للسكن والمعيشة على أن تكون طويلة الأجل باعتبارهم كوادر بشرية لا يمكن الاستغناء عنهم.

> بعض الإدارات في المحافظات الساخنة متقاعسة عن إيجاد حلول خدمية بديلة

كما دعا هلال إلى إيجاد الحلول البديلة والمناسبة لما تبقى من الصناع والتجار والحرفيين والأطباء بالبحث عن المناطق البديلة ومساعدتهم بقروض طويلة أو متوسطة الأجل، مشدداً على تحسين مستوى إدارة الخدمات للمواطنين ومتابعة تطوير المؤسسة القضائية وخاصة تطبيق أتمتة المحاكمات والاعتماد على الكفاءة في توزيع المناصب في جميع مؤسسات الدولة مع قيام مبدأ المحاسبة والمراقبة.

وشدد هلال على ضرورة إحداث وزارة جديدة تعنى بالهجرة أو هيئة عامة تتبع لرئاسة مجلس الوزراء نظراً لأهمية هذه الظاهرة الخطيرة باعتبارها ظاهرة مدمرة للمجتمع السوري وأنها من أخطر الأهداف غير المعلنة للحرب على سورية عبر إجبار الشعب السوري على الهجرة من وطنه إلى الدول المجاورة والأوروبية بغية أفراغ الدولة السورية من سكانها وخاصة العقول العلمية والكوادر الفنية والصناعية إضافة إلى استقطاب الخبرات التي تراكمت خلال مئات السنين لتستفيد منها الدول الأوروبية.

تأمين ٦٠٪ من حاجة الثروة الحيوانية في سورية

| ميليا عبد اللطيف

أكدّ معاون مدير عام مؤسسة الأعلاف المهندس عبد الكريم شباط أن إجمالي حاجة الثروة الحيوانية في سورية من المواد العلفية تبلغ ١٤ مليون طن سنويا، يتم تأمين ٩ ملايين طن منها عن طريق المراعي الطبيعية ومخلفات المحاصيل، على حين تبقى ٥ ملايين طن مواد علفية جافة مثل (مواد أولية– ذرة– شعير– مادة الكسبة بأنواعها– كسبة قطن– فول الصويا– الجواهز العلفية بأنواعها) مضيفاً إنه نتيجة الظروف الحالية تقوم المؤسسة بتأمين ما بين ٧٠٠ – ٨٠٠ ألف طن من الكمية المطلوبة، كما يؤمن المربي جزءاً من الكمية من خلال زراعته لبعض المحاصيل الزراعة العلفية، أما القسم الأكبر فيؤمنه القطاع الخاص عن طريق الاستيراد علما أنه لا توجد ضميمة على مستوردات المادة العلفية.

وبيّن شباط أنه سابقا كانت مؤسسة الأعلاف تؤمن من ١٠– ١٥٪ من حاجة الثروة الحيوانية، لكن الآن وبناء على توجيه حكومي تقوم بتغطية ٥٠– ٦٠٪ من حاجة الثروة الحيوانية من خلال تأمين نسبة ١٢–٢٠٪ من مستوردات القطاع الخاص، وأيضاً المنتج المحلي من المواد العلفية بسعر التكلفة لمصلحة مؤسسة الأعلاف، مشيراً إلى أن المؤسسة تعمل حالياً على تنظيم الإجراءات اللازمة لتأمين المادة العلفية، حيث قامت هذا العام بتسويق ١٠٠ ألف طن من مادة الشعير المقن من المزارعين منها ٩٥ ألف طن من الحسكة، إضافة إلى شراء ٢٥ ألف طن من مادة الشعير العلفي، وكذلك شراء ٦٢٥٠ طناً من مادة الذرة الصفراء، وقد قامت كتجربة أولى بتسويق محصول الشوندر السكري من الفلاحين، حيث تم استلام ٢٣ ألف طن من الشوندر السكري وبيعها للمربين كمقن علفي.

ولفت معاون مدير مؤسسة الأعلاف إلى وجود جملة صعوبات تعاني منها المؤسسة أبرزها خروج ٧٥ مركز توزيع أعلاف من الخدمة من أصل ١٢٠ مركزاً، ما أدى إلى انخفاض الطاقة التخزينية للمؤسسة، إضافة إلى خروج معملين لتصنيع الأعلاف في ريف دمشق ومعمل واحد في حلب ما سبب انخفاض الكمية المصنعة من مادة جاهز حلوب لدى المؤسسة، وكذلك خروج مراكز تجفيف الذرة الأربعة من الخدمة وهي الرقة– دير الزور– الحسكة– حلب، الأمر الذي أدى إلى عدم استلام مادة الذرة من المزارعين لأنه لا يمكن تخزين المادة من دون إجراء عملية تجفيف، لافتاً إلى صعوبة نقل المواد العلفية ما بين مصادر الإنتاج ومراكز التوزيع بسبب الظروف الحالية وانخفاض عدد الآليات التي يمكن أن تخدَم المؤسسة، وكذلك انتقال مقر الإدارة العامة من الرقة إلى دمشق وهذا ما أدى إلى نقص كبير في عدد العاملين لديها.

زيادة جاهزية المرافئ تحضيراً لاستحقاق إعادة الإعمار

| طرطوس- الوطن

أكد د. غزوان خير بك وزير النقل أن الوزارة تعمل بشكل حثيث على تحسين جاهزية مرفأي طرطوس واللاذقية وزيادتها وخاصة أننا أمام استحقاقات قادمة أبرزها إعادة إعمار ما دمره الإرهاب في بلدنا حيث سيكون المرفآن قبلة جميع الجهات لمد سورية بالمواد الأولية ومستلزمات إعادة البناء.. جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها إلى مرفأ طرطوس ثالث أيام عيد الأضحى المبارك رافقه فيها أمين فرع الحزب غسان أسعد ومحافظ طرطوس صفوان أبو سعدى وعضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل ومديرو شركات ومؤسسات النقل في محافظة طرطوس.. وقد تفقد الوزير وصحبه سير العمل في مشروع تدعيم المكسر الجنوبي للمرفأ وأثنى على ما تقوم به الشركة المنفذة وكوادرها من أعمال نوعية لنقل الصخور ووضعها على طول المكسر بشكل فني دقيق تعويضاً لما تعرض له نتيجة صدمه من السفن ونتيجة العوامل الجوية على مدى عدة عقود مضت على إنشائه.. والمشروع تنفذه الشركة العامة للبناء والتعمير بقيمة ٨٠٠ مليون (ثمانمئة مليون ليرة) وقد باشرت الشركة العمل في شهر آذار ٢٠١٤ ومدة العقد سنتان وأكد مدير فرع الشركة بطرطوس غانم غانم ومدير الشؤون الفنية في شركة المرفأ محمد سلمان أن العمل سينجز بشكل نهائي خلال المدة العقدية.. محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى أكد أهمية الجهود الكبيرة التي تبذلها شركة المرفأ في استيراد وتصدير المواد في ظل الظروف الصعبة والحصار الاقتصادي والحرب العدوانية على وطننا.. كما تفقد الوزير وصحبه سير العمل في مشروع تنفيذ الطريق الرئيسي –الواصل بين الرصيف الغربي عند صومعة الحبوب ونقطة التقاطع باتجاه محطة الحاويات والباب الجنوبي– بالبلاطات البيتونية المسلحة بالحديد ذات الديمومة العالية جداً بدل الإسفلت الذي ينتهي عمره بسرعة وأثنى على ما تقوم به الشركة المنفذة وعمالها لتنفيذ المشروع ضمن المواصفات الفنية المطلوبة.. والمشروع تنفذه مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بقيمة ٢٧٠ مليون ليرة وقد باشرت به منذ ثلاثة أشهر بمدة عقدية مقدارها ١٤٠ يوماً وأكد مدير فرع المؤسسة بطرطوس تميم محمود أن المشروع سينجز قبل انتهاء المدة العقدية وبأحسن المواصفات.

١٤٨٣ مريضاً راجعوا مشفى المجتهد يومياً خلال النصف الأول
محمود: ٩٠٪ من خدمات المشفى مجانية

| محمود الصالح

قدم مشفى المجتهد بدمشق خلال النصف الأول من هذا العام ١,٦ مليون خدمة طبية للمرضى المراجعين للمشفى في مختلف الاختصاصات الطبية حيث بلغ مجموع المرضى الذين دخلوا مشفى المجتهد خلال هذه الفترة ٢٦٧ ألف مريض صرح بذلك المدير العام لمشفى المجتهد الدكتور أديب محمود وأضاف: إن الأعداد الأساسية للمراجعين كانت في الإسعاف والذين بلغ عددهم ١٧٥ ألف مريض، حيث يقوم قسم الإسعاف بتقديم الخدمات المطلوبة للمريض ومن ثم يقرر وضعه فإما يتم قبوله في المشفى وإما تقدم له الخدمات الإسعافية المطلوبة ويتم تخريجه، ومن خلال قسم العيادات تمت خدمة ٩١ ألف مريض، ويشكل قسما الإسعاف والعيادات البوابة الأساسية للمشفى إذ يتم من خلالها دخول المرضى إلى المشفى.

وأكد الدكتور محمود أنه تم إجراء ٦٤٦٧ عملية جراحية في مختلف الاختصاصات الطبية، ومن خلال المخبر الإسعافي تم إجراء أكثر من ٣٠٠ ألف إجراء مخبري للمرضى الذين راجعوا الإسعاف، أما مجموع التحاليل المخبرية فقد تجاوز ٩٠٠ ألف تحليل وفي المخبر الكيماوي تم إجراء ٢٨٨ ألف تحليل وفي المخبر الدموي ٢٥٠ ألف تحليل وهذه تحاليل أساسية.

وإضافة إلى ذلك يقدم المشفى خدمات متنوعة منها تفتيت الحصيات في الكلى أو الحالب أو المثانة حيث تم إجراء عمليات التغذية لـ٥٦٢ مريضاً، ليس هذا فحسب بل هناك خدمات لقسم الكلية منها ٨٠٤ عمليات قثطرة قلبية و٢٨٤٩٤ عملية تخطيط للقلب إضافة إلى ١٨٣ اختبار جهد، وفي قسم الكلية تم إجراء ١١٣١ عملية غسل كلية. وأكد الدكتور أديب أن المشفى كان مستنفراً بشكل كامل خلال فترة العيد واستقبل جميع الحالات الإسعافية التي كانت ضمن الإطار الطبيعي وقدم الخدمات المعتادة للمريض.

علماً أن المشفى يعمل بطاقته القصوى لكونه المشفى الرئيسي العام في مدينة دمشق والذي تتنوع اختصاصاته الطبية ويقدم أغلب خدماته للمواطنين بشكل مجاني بحدود ٩٠٪ ابتداء من الإسعافات الأولية وانتهاء بعمليات الجراحة الكبرى، إضافة إلى جميع الأدوية اللازمة للمرضى في هذا المشفى. وأكد محمود أنه لم يلاحظ وجود أي جائحة خلال فترة العيد أو الفترة السابقة وهذا دليل على استقرار الوضع الصحي بشكل عام في المدينة.